Distr.
GENERAL

A/38/334/Add.1
7 November 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ١١٣ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

تعليقات من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (A/38/334) .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

تعليقات الأمين العام

١ - ان تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة " واحدة من مجموعة دراسات يتم القيام بها استجابة لمقترحات من لجنة البرنامج والتنسيق ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعيـــة العامـــة لاستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منـظومة الأمم المتحدة ويستعرض التقرير أداء الادارة .

٢ - وان أحد الأهداف الرئيسية لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ هو تجميـــع الوظائف المتصلة بكل من البحوث والتحاليل المشتركة بين التخصصات ، والتحاليل علـى صعيد كافة القطاعات للبرامج والخطط في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظومـــة الأمم المتحدة داخل كيان تنظيمي واحد . وتتمثل هذه الوظائف ، كما أوكلها الأمين العام لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لرغبات الجمعية العامـــة ، وكما يرد وصفها في نشرة الأمين العام ST/SGB/161 المؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٨ فيما يلي :

(أ) القيام ، على نحو منتظم ، بدراسات استقصائية واسقاطات اقتصادية واجتماعية عالمية لمساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في الاضطلاع بمسؤولياتها ؛

(ب) تحديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة التي هي موضع اهتمام دولي وتوجيه نظر الحكومات اليها ؛

(ج) اجراء تحليلات وتوليفات مشتركة بين القطاعات لقضايا التنمية واعـداد التوصيات المناسبة وفقا لمتطلبات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛

(د) اجراء البحث والتحليل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الـــتي لا تدخل في نطاق اختصاص وحدات الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها ووكالاتهـــا المتخصصة الأخرى والتي تكون ضرورية لدعم الوظائف الأخرى التي تضطلع بها الادارة ؛

(هـ) اجراء تحليل ، على صعيد كافة القطاعات ، للبرامج والخطط فـــي القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة .

٣ - ويحيط الأمين العام علما بالتقييم العام لأداء الادارة في اضطلاعها بهـــذه الوظائف من قبل المفتشين . وهو يوافق هؤلاء على أنه ينبغي تعزيز تنفيـذ هـــذه

Digitized by UNOG Library

الوظائف . ويرحب باعترافهم بحدوث تحسينات وبأن الادارة تواجه عددا من التقييدات الخارجة عن سيطرتها .

٤ - ويلاحظ الأمين العام أن التقرير يتضمن عددا من التعليقات المحددة والانتقادية على عدة جوانب من عمل الادارة . وهناك بعض منها لا يمكنه الموافقة عليها . ويقدر الأمين العام كون المفتشين ووجهوا بمهمة صعبة لدى تقييم أنشطة الادارة . فهذه الادارة كبيرة ؛ والمسائل الموضوعية التي يطلب منها أن تعالجها واسعة النطاق وكثيرا ما تكون متشعبة ؛ وان مضمون العمل ، فضلا عن ذلك ، متغير باستمرار استجابة للاهتمامات المتغيرة للهيئات الحكومية الدولية ؛ وان الهيئات التي تخدمها هذه الادارة هي ذاتها ليست صغيرة العدد . فمن العسير بما فيه الكفاية اصدار أحكام تتوقف على معرفة عامة بالترتيبات التنظيمية داخل الادارة ؛ وان من الأصعب بدرجة أكبر كثيرا الاعراب عن مواقف بشأن مسائل تقتضي الالمام الحسن بالمضمون الموضوعي والتقني للعمل . ويتبين ذلك ، مثلا ، من قول المفتشين ان قلة من الوثائق التي اقترحتها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية " تعتبر ذات طابع عملي الى حد كاف مما ادى الى جعل المناقشات التي دارت في الهيئات الحكومية الدولية أقل اتساما بالطابع العملي والملموس مما كان يمكن أن تكون عليه " . وبتقديم هذا التقييم اصدر المفتشون أحكاما عريضة على المضمون الموضوعي للوثائق وعلى مدى صلتها بالمناقشات التي دارت في الهيئات الحكومية الدولية على حد سواء . ويرى الأمين العام ان هذه الأحكام ينبغي أن تقوم على عملية تقييم موضوعية كما أشار الى ذلك المفتشون أنفسهم .

٥ - ويشير الأمين العام الى ان التقرير المتعلق بادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية هو تقرير واحد في سلسلة من تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي ترمي الى تقييم التقدم المحرز في اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة . ويشير الأمين العام كذلك الى انه سيتم اعداد تقرير نهائي في عام ١٩٨٤ كما أشار المفتشون الى كون هذا التقرير سيتناول عددا من المسائل والمشاكل المعقدة ذات الصلة التي تترتب عليها آثار بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة أو منظومة الأمم المتحدة . وقد أورد المفتشون قائمة بعدد من هذه المسائل في التقرير الحالي . وهي تشمل : مدى وجوب تحقيق التكامل والتغذية الارتجاعية بين أنشطة التعاون التقني والبحوث ذات الصلة وأفضل وجه لتحقيق هذا التكامل ؛ وكيف يمكن وضع تمييز واضح بين البحوث والتحليل العالميين أو المتعددي التخصصات والبحوث القطاعية مع تحقيق التغذية الارتجاعية بينهما ؛ وكيف يمكن ضمان ان تقوم المؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة بالتعاون وتحقيق الاستفادة المتبادلة من بحث وتحليل كل منهما وكيف يمكن تحديد مجالات مسؤولية كل مؤسسة بغية تجنب الافراط في ازدواج الجهد ؛

Digitized by UNOG Library

وكيف يمكن تعزيز التحليل القطاعي بوصفه اساسا للتخطيط المتوسط الأجل على نطاق المنظومة ؛ وما هي المعايير اللازمة لتحديد طريقة اسناد البحوث والأنشطة ذات الصلة الى الكيانات المختلفة التابعة للأمم المتحدة ؛ وما هي أفضل طريقةلتشجيع مؤسسات منظومة الامم المتحدة على استجابة أكثر تماسكا لدى تنفيذ قرار اعادة التشكيل ، وكيف يمكن تحديد دور اللجان الاقليمية على أفضل وجه لضمان توزيع المهام بين هذه اللجان والكيانات الأخرى لمنظومة الامم المتحدة بطريقة أكثر ما تكون فعالية مع مراعاة القيود المفروضة فيما يتعلق بالموارد .

٦ - ويرى الأمين العام ان فهم هذه القضايا ذات الصلة بالموضوع وصلتها بعمل الوحدات التنظيمية التي انشئت فيما يتصل بعملية اعادة التشكيل فهما دقيقا أمر ضرورى اذا ما أريد ان تكون تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بعمل الادارات التقنية التي انشئت من أجل القيام بعملية اعادة التشكيل ليست تقييدية الى حد بعيد ومحدودة الفائدة .

٧ - وفي هذا الصدد ، يسترعى الانتباه الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٤٢ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة الذى طلب فيه من الأمين العام ، في جملة أمور ، ان يستعرض تنفيذ جميع جوانب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ وان يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة خلال نظرها مرة أخرى في هذا الموضوع في دورتها التاسعة والثلاثين . وان الأمين العام سيراعى كل المراعاة ، لدى اعداد تقريره الى الجمعية ، تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن الادارات أو المكاتب كل على حدة وتقريرها النهائي عن عملية اعادة التشكيل .

٨ - ويشير الأمين العام أيضا الى أن المفتشين يتفهمون ، مع تسليمهم بالجهود الناجحة التي بذلتها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية لدى تنظيم علاقة أكثر منهجية بين بحوثها وبحوث الهيئات الأخرى ، الصعاب الكامنة في تنسيق أنشطة البحوث التي تضطلع بها مختلف المنظمات . وسوف يستكشف الأمين العام ، في جهوده المتواصلة لترشيد عمل المنظمة ، كل فرصة متاحة له ، خاصة عن طريق عملية التخطيط والبرمجة المشتركة المرتبطة باعداد الخطط المتوسطة الأجل المقبلة ، والى المدى الممكن ، عن طريق الأجهزة القائمة التابعة للجنة التنسيق الادارية ، بغية تحسين التنسيق والانسجام فيما يتعلق بأنشطة البحوث .

Digitized by UNOG Library

تعليقات محددة

ألف - المهام والمنظمات

١ - التوصية ١

٩ - يوافق الأمين العام على القول بأن مسألة اختصاصات ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط بالضرورة بالمسائل التي اشير اليها من قبل في هذه الوثيقة (الفقرة ٥) ، بالنظر الى ضرورة تحقيق فعالية منظومة الامم المتحدة ككل .

١٠ - ودرس الأمين العام بعناية اقتراح المفتشين الداعي الى النظر في نقل ثلاث وحدات تابعة لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الى ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ألا وهي وحدة الطاقة وفرع الدراسات الضريبية والمالية وقسم الموارد المعدنية التابع لفرع اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات .

١١ - ان التطورات الحاصلة في قطاع الطاقة تعتبر تطورات هامة بالنسبة لتقييم الاقتصاد العالمي في المديين القصير والبعيد . ولذلك لا يزال تحليل الاتجاهات في هذا المجال يشكل جزءا لا يتجزأ من التحليل الاقتصادى الحالي ومن المنظورات الأطول أجلا . وتستخدم المنهجية ذاتها في بحوث الطاقة كما في مجالات أخرى من مجالات التحليل الاقتصادى والاسقاطات الاقتصادية وهي تقتضي التفاعل الوثيق بين الموظفين المتخصصين في استخدام هذه المنهجيات . وبالاضافة الى ذلك لوحظ ان الادارة اسندت اليها المسؤولية عن الأنشطة المضطلع بها في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، عملا بالجزء ثالثا من القرار ٣٢/٢٥٠ .

١٢ - ويتألف عمل ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الشؤون المالية في الاساس من البحوث ذات الطابع العملي . وفيما يتعلق بالضرائب الدولية ، فان البحوث التي تجريها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية توفر اساسا لعمل أفرقة الخبراء التي يجتمع فيها الموظفون المعنيون بالضرائب القادمون من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لمناقشات تقوم على الأخذ والعطاء تنبثق عنها مواقف تكون مقبولة للفئتين كلتيهما من هذه البلدان . وقد جسدت هذه المواقف فعلا في اتفاقية الامم المتحدة النموذجية المتعلقة بالازدواج الضريبي والمعقودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ويجرى في الوقت الحاضر القيام بعمل يستهدف صياغة مقترحات للتعاون الدولي تستهدف مناهضة التهرب من الضرائب وتجنبها على الصعيد الدولي . وفيما يتعلق بتعبئة المدخرات الشخصية ، فان عمل ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية يستهدف توفير الاطار اللازم لصياغة مقترحات بشأن السياسات

Digitized by UNOG Library

العامة يمكن أن تجدها البلدان النامية ذات فائدة في جهودها الرامية الى تعبئة قدر أكبر من الموارد المالية للتنمية .

١٣ - والبحث الذى يضطلع به قسم الموارد المعدنية التابع لفرع اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات لا يرتبط بأنشطة التعاون التقني ولكنه يرتبط بالأحرى بتحليل العلاقات المتبادلة بين قطاع المعادن وبين الاقتصاد العالمي ، ولا سيما بين امدادات الموارد المعدنية ونمو الاقتصاد العالمي . وفضلا عن ذلك ، ينبغي التوكيد على ان الدراسات التي يجريها الفرع عن معادن البحار العميقة في اطار عالمي ، تتصل اتصالا وثيقا بالبحوث الجارية التي تقوم بها الادارة فيما يتعلق بالمنظورات الاقتصادية .

١٤ - ويرى الأمين العام أن البحث العالمي المضطلع به في ميادين الطاقة ، والشؤون الضريبية والمالية ، والمعادن ، لا يزال يشكل احدى الوظائف التي عهد بها بصورة ملائمة الى ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية تمشيا مع أحكام الفقرة ٦٢ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ .

Digitized by UNOG Library

باء - البحث والتحليل

١ - العلاقات بين قضايا البحث والسياسة العامة

١٥ - تجرى المشاورات بطبيعة الحال مع الوحدات ذات الصلة بالموضوع داخل الادارة وخارجها على السواء لاعداد مشاريع التقارير . ويقوم وكيل الأمين العام ومكتبه باستعراض التقارير مع ايلاء اهتمام خاص لتلك التقارير التي تترتب عليها آثار فيما يتعلق بالسياسة . ويتم اعداد الكثير من الوثائق بعد اجراء مشاورات فيما بين الوكالات ، ويتم ذلك في حالات كثيرة عن طريق لجنة التنسيق الادارية .

١٦ - ويرى الأمين العام انه ينبغي استمرار اجراء المشاورات غير الرسمية بشأن مضمون التقارير بناء على مبادرة من مديرى البرامج ، وان اجراءات الموافقة على الاصدار المعمول بها ينبغي استمرار مراعاتها بشدة .

٢ - التفاعل بين البحث والتعاون التقني

التوصية ٣

١٧ - يوافق الأمين العام على توصية المفتشين . ويتفق مع المفتشين في أن القضايا الرئيسية في هذا الصدد تتمثل في مدى ما هو مطلوب من التكامل والتغذية المرتدة بين أنشطة التعاون التقني والبحث العالمي .

١٨ - كما يتفق الأمين العام مع المفتشين على أن وسيلة تحقيق هذا التكامل من خلال اصلاحات هيكلية واجرائية يلزم فحصها مع مراعاة توصية الجمعية العامة بأن هذين النوعين من الأنشطة ينبغي تقسيمهما بين وحدتين تنظيميتين منفصلتين . وجرت استعراضات ومشاورات فيما يتعلق بالسياسة بين ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك اعادة تكليف بعض الموظفين ؛ وتقوم الادارتان حاليا بفحص التدابير العملية لتحقيق المزيد من التعاون .

٣ - تنسيق بحوث التنمية

التوصية ٤

١٩ - يشير الأمين العام الى وجود آلية واتفاقات رسمية للتنسيق والتوفيق بين برامج عمل كيانات ومؤسسات الأمم المتحدة ، بما في ذلك لجنة البرنامج والتنسيق ، ولجنة

Digitized by UNOG Library

التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، ووجود اجراءات لتخطيط البرامج ومشاورات مسبقة مع الوكالات المتخصصة .

٢٠ - وأكد الأمين العام لجميع وحدات الامانة العامة على ضرورة وجود روابط العمل التي يمكن أن تسهم في تنسيق بحوث التنمية وتخطيطها بصورة أكثر فعالية . وسيواصل الأمين العام التماس تحسين التنسيق في اطار نظام لا مركزى .

٤ - مسائل اجتماعية

التوصية ٥

٢١ - يشير الأمين العام الى انه ، في ضوء المعلومات المقدمة الى الجمعية العامة فيما يتعلق بما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ادارية وتشغيلية ومالية واجتماعية كان قد تقرر ادراج مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ضمن الوحدات التي ستنقل الى فيينا . وليس الأمين العام على علم بأى تطور آخر من شأنه أن يستلزم قيام الجمعية العامة باعادة النظر في ذلك القرار .

٢٢ - ويرى الأمين العام أن المشاكل التي حددها المفتشون فيما يتعلق بنقل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية الى فيينا قد نشأت على المدى القصير كنتيجة جزئية لعدة عوامل ، مثل : الانشاء المرحلي للمرافق في مكتب التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا بالمقارنة مع تلك الموجودة في مكاتب الأمم المتحدة الاخرى خارج المقر ؛ والنقص في موظفي المؤتمرات الدائمين لخدمة الهيئات الحكومية الدولية التي تجتمع في فيينا ؛ والقيود المالية الراهنة التي تحد من السفر ومن ادخال سبل الاتصال المحسنة . ويسعى الأمين العام بنشاط الى التغلب على هذه المشاكل وخاصة الى تحسين سبل الاتصال ونظام التشاور بين فيينا ونيويورك ولتوسيع الخدمات الادارية وخدمات المؤتمرات التي تقدمها الأمم المتحدة في مركز فيينا الدولي .

جيم - تخطيط البرامج وتقييمها

التوصية ٦

٢٣ - ان القضايا التي أثارها المفتشون فيما يتعلق بالترتيبات والروابط التنظيمية في مجال تخطيط البرامج وتقييمها هي قيد الاستعراض الفعلي من جانب الأمين العام . وينبغي الاشارة في هذا الصدد الى أن الخطوات التي بادر الأمين العام الى اتخاذها مؤخرا لتبسيط الادارة والتنظيم فيما يتعلق بالمنظمة ستشتمل على تناول مسألة البرمجة

Digitized by UNOG Library

والميزنة جنبا الى جنب مع المسائل الهيكلية والتنظيمية ذات الصلة . ومن المتوقع أن يقـــوم الأمين العام بابلاغ الجمعية العامة في سنة ١٩٨٤ بآرائه في هذا الصدد في اطار استعراضه لادارة وتنظيم الأمانة العامة .

دال ـ تنفيذ قرار اعادة التشكيل فيما يتعلق بالمكتب الاحصائي

التوصيـة ٧

٢٤ ـ أحاط الأمين العام علما بهذه التوصية ، والتي ستؤخذ في الاعتبار في تقريره عـــن اعادة التشكيل الذى سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

ـ ـ ـ ـ ـ

Digitized by UNOG Library